



الباحث
حسين علي عويش الشامي
ماجستير اقتصاد

مركز الجنوب للدراسات والتخطيط
الاستراتيجي

مقدمة : Introduction

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية ، حيث أشتق لفظ التنمية في اللغة العربية من (نَمَى) المال وغيره يَنمِي بالكسر (نَمَاءً) بالفتح والمد . قال الأصمعي (نَمَيْت) أي بلغته على وجه الإصلاح وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادها، وبالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع حاجاته المتعددة؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ المفاهيم الوطنية. ولاحقاً، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع والثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

وتحمل التنمية الاقتصادية معنيين مختلفين في اللغة الانكليزية ، فهي تعني (التطور الاقتصادي) ، ويقصد به التغيير الاقتصادي الذي يحدثه الاقتصاد ذاتياً بسبب تفاعل قوانين السوق ، وتعني كذلك حين يكون التغيير الاقتصادي تغيراً إرادياً ومخططاً له وقد نال مفهوم التطور الاقتصادي اهتماماً كبيراً من قبل العديد من الاقتصاديين الغربيين وأصبح مفهوم التنمية الاقتصادية من المفاهيم السائدة والدارجة بعد إن برزت مجموعة من البلدان المستقلة حديثاً التي وصفت بأنها بلدان متخلفة وتوصف الآن ربما تأدياً أو مجاملةً بالبلدان النامية لا بمعنى أنها نمت فعلاً وبلغت مرتبة الدول المتقدمة بل لأنها سائرة في طريق النمو . في هذا الإطار شاع لفظ التنمية في قبالة لفظ (تخلف) ، وهذا التقابل ليس مجرد تقابل لغوي بل نوع من التقابل الذي يتحدد به كل طرف بكونه الضد للطرف الآخر ، وقديماً قيل ((بضدها تتميز الأشياء)) وقد تناولت الدراسة محافظة بعدها واحدة من محافظات العراق الغنية بمواردها الطبيعية والبشرية إلا أنها تفتقر إلى ابسط مقومات النمو من اجل إحداث تنمية في قطاعاتها المختلفة ، وتم الاستعراض لأهم القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة والبنى التحتية وكذلك أهم القطاعات الإنتاجية كالقطاع الزراعي والصناعي واستعراض لمستويات الفقر والحرمان وأداء شبكات الحماية الاجتماعية لرفع مستوى ذوي الدخل المحدود فيما تطرقت إلى المشاريع التنموية للسنوات 2006، 2007، 2008 وخلصت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات التي تهم تطوير المحافظة مستقبلاً...

الموارد الطبيعية والبشرية في محافظة ذي قار

1- الموارد الطبيعية :

تحتوي البيئة الطبيعية ضمن مكوناتها الرئيسية على مجموعة من الموارد الطبيعية الضرورية للإنسان والكائنات الحية الأخرى. والموارد الطبيعية هي موارد لا دخل للإنسان في وجودها ونظراً لأهميتها الحيوية فهو يؤثر ويتأثر بها .

لقد صنف الباحثون الموارد الطبيعية إلى ثلاثة أصناف تدرج في كل واحدة منها عدد من الموارد هي : (1)

1- الموارد الطبيعية الدائمة : وهي الموارد التي تظل متوفرة في الطبيعة مهما أستهلك منها ومن أمثلتها الرياح ، طاقة المد والجزر ، الطاقة الشمسية .

2- الموارد الطبيعية المتجددة : وهي الموارد التي تظل في الطبيعة نظراً لقدراتها على الاستمرارية والتجدد ما لم يتسبب الإنسان وغيره في انقراضها وتدميرها ومن أمثلتها النباتات ، الموارد المائية ، الموارد الحيوانية .

3- الموارد الطبيعية غير المتجددة : فهي الموارد الطبيعية المحدودة في الطبيعة والتي تنتهي لعدم قدرتها على التجدد لان معدل استهلاكها يكون أكثر من معدل إنتاجها والعكس صحيح ومن أمثلتها موارد الطاقة من الوقود الأحفوري (النفط ، الغاز ، الفحم) والمعادن الأخرى. والموارد الطبيعية قد تكون متاحة لدى البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء وإن اختلفت أنواعها وقلت نسبتها أو كثرت من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى .

وتحتل الموارد الطبيعية في محافظة ذي قار أهمية كبيرة لما تحويه هذه المحافظة من موارد كبيرة تساعد على تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة في المحافظة ، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية الدائمة في المحافظة كالرياح والشمس وغيرها وهناك الموارد الطبيعية المتجددة والمتمثلة بالأنهار والنباتات الطبيعية والغابات والأحراش والحيوانات والطيور البرية، حيث يخترق المحافظة نهران كبيران هما نهرا الفرات والذي يبلغ طوله (100) كم وطاقته التصريفية ما بين (125 – 225 م³ / ثا) وبلغت مجموع أطوال الجداول المتفرعة منه على الجانب الأيمن حوالي 200 كم وعلى الجانب الأيسر 150 كم أهمها نهر الحرية (أم المعارك) (2) ، أما النهر الآخر هو نهر الغراف والذي يبلغ طوله حوالي (150 كم) والمتفرع من نهر دجلة (سدة الكوت) بالإضافة إلى نهر التحرير أو الحرية (أم المعارك) سابقاً المتفرع من نهر الفرات والذي تم شقه في عهد النظام السابق ماراً بالأراضي الصحراوية التي تقع جنوب ناحية الفضلية والفهود والحمار وكرمة بني سعيد . كما لا يمكن تجاهل الأهمية الاقتصادية والتنموية التي حققها المصب العام للمناطق التي يمر بها في محافظة ذي قار والمساهمة في استصلاح الأراضي وبزل مياه السقي للتربة لزيادة الرقعة الزراعية وتوسيعها والذي يبلغ طوله حوالي (565 كم) ، أما الأهوار والبحيرات التي تغطي مساحات واسعة من أراضي المحافظة فقد كانت مساحة الأهوار الكلية في عموم المحافظة حوالي (2100 كم²) تشكل حوالي (16,3%) من المساحة الكلية للمحافظة وأهم الأهوار هي :- هور الحمار الذي تبلغ مساحته حوالي (1160 كم²) وهور لقيط الذي تبلغ مساحته حوالي (350 كم²) وهور السناف الذي تبلغ مساحته (270 كم²) وهور ابوزرك الذي تبلغ مساحته (100 كم²) وأيسر غلويين ومساحته حوالي (70 كم²)

(1) عبد الحكيم محمود ، البيئة والتنمية ، متاحة على شبكة المعلومات ، <http://www.4eco.com> .
(2) وزارة الموارد المائية ، مديرية الموارد المائية في محافظة ذي قار ، شعبة المدلولات المائية ، بيانات غير منشورة ، 2006 .

والغموكة والعيونة مساحتها حوالي (75 كم²) أما بحيرة العدل فتبلغ مساحتها حوالي (75 كم²) وقد بلغت المساحة المستصلحة بعد التجفيف حوالي (115 كم²) أما المساحات المتبقية من مساحة الأهوار الكلية والبالغة (1985 كم²) منها (1385 كم²) مغمورة حالياً بعد إنعاش الأهوار و (735 كم²) غير مغمورة حالياً وتشكل نسبة الأعمار حوالي (55%) من إجمالي مساحة الاهوار في المحافظة⁽³⁾. ويعد القصب والبردي والشمبلان أهم النباتات الطبيعية التي تتميز بها مناطق الاهوار. أما مساحات أراضي المروج والمراعي في محافظة ذي قار فقد بلغت مساحتها حوالي (83881) دونم والتي تشكل نسبة قدرها حوالي (2.3%) من مجموع مساحة المحافظة وعدد الحيازات (5038) حيازة أما مساحة أراضي الأعراس والغابات فقد بلغت حوالي (271) دونم لسنة 2001 وتشكل نسبة قدرها (0,007%) من إجمالي مساحة الأراضي في عموم المحافظة وبلغ عدد الحيازات منها حوالي (26) حيازة⁽⁴⁾. أما بالنسبة للحيوانات والطيور البرية في المحافظة فان هناك العديد من أصناف الطيور والحيوانات البرية التي تتمركز في توأجدها عند المناطق الصحراوية والبرية ومناطق الاهوار وان اغلب هذه الحيوانات والطيور هي من الأنواع المهاجرة التي تنتقل حسب فصول السنة.

أما الموارد الطبيعية غير المتجددة كالوقود الأحفوري والمعادن فان محافظة ذي قار لديها العديد من الاحتياطات الكامنة من النفط الخام والغاز الطبيعي والفوسفات وغيرها من المعادن غير المستثمرة بصورة تخدم خطط التنمية في المحافظة وتزويد من مواردها المادية وتفعيل عدد من الموارد البشرية المتعطلة والتي ترزخ تحت مظلة الفقر والبطالة ، ولدى محافظة ذي قار العديد من الحقول النفطية كحقول الناصرية والغراف وابو عمود والرافدين وغيرها. حيث بلغ الاحتياطي النفطي في حقل الناصرية والغراف والرافدين حوالي (3,5) مليار برميل وهي حقول غير مطورة تحتاج كلفة تطويرها إلى حوالي (3,35) مليار دولار لتتمكن من إنتاج حوالي (495) ألف برميل يومياً ، وهذه الحقول كانت مثار اهتمام العديد من الشركات الأجنبية لاستثمارها كشركات (أيني . ريبول ، توبا ، ONGC ، سونا تراك ، بتروميني ، ماسشمنبورت ، روز نيفتكازاكسبورت)⁽⁵⁾. وتشكل الاحتياطات النفطية في محافظة ذي قار حوالي (3%) من الاحتياطي النفطي العراقي

2- الموارد البشرية :

يعد الناس الثروة الحقيقية للأمم ، حيث يُعد الإنسان محور التنمية وصانعها والمستفيد منها أحياناً ، لذا فهو الأسمى لكل جهد تنموي وغاياته المنشودة ووسيلته في نفس الوقت ، فهناك علاقة متبادلة بين السكان من جهة والتنمية من الجهة الأخرى لتتفاعل العوامل الاجتماعية – الاقتصادية مع اتجاهات الموارد البشرية وإعدادها وتأهيلها لتصبح المعين الذي لا ينضب لرفد سوق العمل بما تحتاجه من كفاءات ومؤهلات وخبرات . وبذلك تعد الموارد البشرية

(3) ر. المهندسين / أسامة هاشم موسى ، مدير مركز إنعاش الاهوار التابع لمديرية الموارد المائية / ذي قار ، مقابلة شخصية بتاريخ 1 / 3 / 2008 .

(4) وزارة الزراعة ، مديرية زراعة ذي قار ، قسم التخطيط ، بيانات غير منشورة ، 2007 .

(5) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون ، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي رؤية مستقبلية ، مركز العراق للدراسات ، بيروت ، 2007 ، ص : 77

دعامة الاقتصاد القومي في أي دولة حيث أثبتت الوقائع أن عنصر العمل يعد مسؤولاً عن أكبر مساهمة في عمليات الإنتاج⁽⁶⁾.

- حجم وتوزيع القوى العاملة قطاعياً ومهنياً :

يعكس تحليل القوى العاملة حسب المهن نمط هيكلية سوق العمل ، حيث تركزت المهن على قطاعات مهنية لا تتطلب مهارات عالية ومستوى تعليمي عالي كالعاملين في البيع ونشاط التجارة والخدمات والنشاط الزراعي ونشاط التصنيع وقطاع البناء والإنشاءات . حيث بلغت نسبة العاملين بعمر 15 سنة فأكثر الحاصلين على شهادة دون الإعدادية حوالي (77,65%) من مجموع السكان ولنفس الفئة في حين بلغت نسبة العاملين الحاصلين على شهادة الإعدادية فما فوق (22,35%)⁽⁷⁾.

وعند مقارنة هذه النسب مع معدلات نسب العاملين في النشاط الاقتصادي لعموم القطر لسنة 2006 ولنفس الفئة نلاحظ أن نسبة العاملين والحاصلين على شهادة دون الإعدادية هي أقل من نسبتها في عموم القطر البالغة (80,11%) أما نسبة العاملين في النشاط الاقتصادي والحاصلين على شهادة الإعدادية فما فوق فان نسبتها لعموم القطر هي (19,89%) ، ونلاحظ أن نسبة العاملين هذه في المحافظة أكثر من نسبتها في عموم القطر مما يدل على أن العاملين في النشاط الاقتصادي والنشطين اقتصادياً لعمر 15 سنة فأكثر في المحافظة هم من أصحاب المستوى العلمي والحاصلين على شهادة الإعدادية فما فوق ومن الملاحظ ذكره أن نسبة العاملين وليس لديهم مستوى تعليمي عالي تتركز بالفئة العمرية الشابة (15-44) سنة وهذا ينبئ بإمكانية تحول بعضهم إلى صفوف العاطلين عن العمل لضعف مستواهم العلمي والتأهيلي والذي لا يواكب التطور العلمي والتقني الحديث واستخدام تكنولوجيا متقدمة في الإنتاج والأنشطة الاقتصادية المختلفة، عليه لا بد من الارتقاء بالمستوى التعليمي والتقني للعاملين في النشاط الاقتصادي لعموم المحافظة عن طريق التدريب والتأهيل العلمي .

وأظهرت مؤشرات قوة العمل أن نسبة مشاركة السكان بعمر 15 سنة فأكثر في قوة العمل (34%) منها (61%) للذكور و (7%) للإناث وهي أقل من نسبتها لمجموع القطر البالغة (41%) منها (69%) للذكور و (13%) للإناث⁽⁸⁾.

ويبين هيكل النشاط الاقتصادي في محافظة ذي قار أن (13%) من السكان العاملين بعمر 15 سنة فأكثر يعملون في الإدارة العامة و (18%) يمارسون نشاطاً تجارياً و (12%) يمارسون نشاطاً صناعياً في حين أن (16%) يمارسون نشاطاً زراعياً ويلاحظ أن (26%) من السكان النشطين اقتصادياً يعملون في دوائر الحكومة المركزية و (53%) في القطاع الخاص والشركات الخاصة في حين بلغت نسبتها لمجموع العراق (26%) و (44%) على التوالي⁽⁹⁾.

⁽⁶⁾ ميخائيل ليوس ، الاستخدام والبطالة عرض وتحليل – سياسات وإجراءات في : التعطل في دول الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وآخرون وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الاسكوا ، عمان للمدة من 26-29 تموز ، 1993 ، ص : 239 .

⁽⁷⁾ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 ، ص : 18 .

⁽⁸⁾ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004 ، مصدر سابق ، ص : 19 .

⁽⁹⁾ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، محافظة ذي قار لسنة 2005 ، مصدر سابق ، ص : 55 .

ويلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في محافظة ذي قار قياساً بمعدلاتها في عموم القطر ، حيث بلغت البطالة في محافظة ذي قار أعلى معدلات لها من بين محافظات القطر كافة حيث بلغت عام 2004 حوالي (47%) وفي عام 2006 حوالي (28%) وهذه نسب عالية إذا ما قيست بنسب البطالة في المنطقة والعالم العربي .

واقع خدمات التنمية الاجتماعية في محافظة ذي قار

1- قطاع التعليم في محافظة ذي قار :

على الرغم من التشريعات التربوية التي صدرت خلال العقود السابقة ومنها بشكل خاص حق التعليم المجاني في جميع المراحل الدراسية وإلزامية التعليم الابتدائي ومحاولة مَدّه إلى المرحلة المتوسطة ، إلا أن نسب الالتحاق في المدرسة الابتدائية انخفضت بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة .

وللوقوف على المستوى التعليمي في محافظة ذي قار نلاحظ أن 30% من السكان بعمر 15 سنة فأكثر غير متعلمين منهم 17% ذكور و 42% إناث في حين بلغت النسبة لمجموع القطر 25% منهم (16%) ذكور و (34%) إناث لسنة 2004⁽¹⁰⁾ .

في حين بلغت نسبة الأمية في المحافظة لسنة 2005 حوالي (29,4%) من مجموع السكان بعمر 15 سنة فأكثر مقابل (24,8%) لمجموع الأمية في القطر لسنة 2005 .

تعد مرحلة التعليم الابتدائي القاعدة العريضة التي تستند عليها مراحل التعليم الأخرى ، وتُسند لها مهمة بناء الأجيال وهي مرحلة تلي مرحلة رياض الأطفال وتستقبل الأطفال الذين أكملوا السادسة من عمرهم ، مدة الدراسة فيها (6) سنوات ، أي أنها تستقبل الفئة العمرية من (6-11) سنة ، وتهدف إلى تطوير شخصية التلاميذ وتنشئتهم النشأة السليمة والصحيحة

والجدول رقم (1) يبين لنا عدد المدارس وعدد التلاميذ وعدد أعضاء الهيئة التعليمية في محافظة ذي قار ولسنوات مختلفة وفترات متعددة حيث شملت فترة بداية العقوبات الدولية على القطر ومرحلة تطبيق مذكرة التفاهم ومرحلة ما بعد الحرب الأخيرة واحتلال العراق من الجدول اللاحق يمكن ملاحظة ارتفاع عدد المدارس من (581) مدرسة في العام الدراسي 93/92 إلى (1087) مدرسة العام الدراسي 2006/2005 كما ارتفع عدد التلاميذ المسجلين في العام الدراسي (93/92) من (173651) إلى (257000) للعام الدراسي (2006/2005) . أما عدد أعضاء الهيئة التعليمية فارتفعت هي الأخرى من (8014) للعام الدراسي (93/92) إلى (17421) للعام الدراسي 2006/2005 .

أما المرحلة الثانوية هي مرحلة مكملة لمرحلة التعليم الابتدائي ضمن السلم التعليمي في العراق ، تهدف إلى تنمية وتطوير الناشئين من كافة الجوانب الجسدية والفكرية والروحية كونها تتعامل مع فئة عمرية تتصف بعدم الاستقرار العاطفي والوجداني وهي في الوقت نفسه مسئولة عن إعداد الطالب للتعليم الجامعي وتكوين القاعدة أو الأساس العلمي للانخراط في التعليم الجامعي بما يخدم المجتمع. وقسمت مرحلة التعليم الثانوي في العراق إلى مرحلتين هما :

(10) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح الأحوال المعيشية لسنة 2004 ، مصدر سابق ، ص : 25 .

1-مرحلة التعليم المتوسط (يشمل الصفوف من الأول وحتى الثالث المتوسط) وهي مرحلة تأتي بعد المرحلة الابتدائية مباشرة مدة الدراسة فيها (3) سنوات وتضم الفئة العمرية (12-14) سنة
2-مرحلة التعليم الإعدادي (يشمل الصفوف من الرابع العام حتى السادس الإعدادي) وهي مرحلة تلي المرحلة المتوسطة ومدة الدراسة فيها (3) سنوات وتضم الفئة العمرية (15-17) سنة .

يتضح من الجدول (1) أن عدد المدارس الثانوية في محافظة ذي قار بلغ (154) مدرسة للعام الدراسي 93/92 وبنسبة (6,1%) لعموم مدارس القطر أرتفع إلى (183) مدرسة للعام الدراسي 98/97 وبنسبة قدرها (6,5%) لعموم القطر، في حين بلغ عدد المدارس في العام الدراسي 2006/2005 حوالي (290) مدرسة بنسبة قدرها (7,4%) لعموم مدارس القطر وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (4,6%) للمدة من (1992-2006) أما عدد الطلاب فقد ارتفع من (57437) للعام الدراسي (93/92) إلى (78799) للعام الدراسي (2006/2005) وبمعدل نمو سنوي مركب مقداره (2.3%) للمدة نفسها ليرتفع كذلك عدد أعضاء الهيئة التدريسية من (1947) للعام الدراسي (93/92) إلى (6914) للعام الدراسي (2006/2005) بمعدل نمو سنوي مركب مقداره (9,5%) للمدة من (93/92-2006/2005) .
وهنا يلاحظ أن معدل نمو عدد أعضاء الهيئة التعليمية يفوق كثيراً معدل نمو عدد الطلبة وهذا مؤشر ايجابي في العملية التربوية حيث بلغ معدل تدريسي / طالب (11) في عام 2006/2005 في حين كان هذا المعدل (29) من عام 1993/1992 .

جدول (1)

عدد المدارس وعدد الطلبة وعدد أعضاء الهيئة التعليمية في المرحلتين الابتدائية والثانوية في محافظة ذي قار (93/92، 98/97، 2000/99)

السنة	المرحلة الابتدائية		المرحلة الثانوية	
	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المعلمين	عدد المدارس عدد الطلبة عدد المدرسين
93/92	581	173651	8014	154 57437 1947
98/97	620	169753	10054	183 62157 2896
2000/99	644	183849	12823	201 63998 3547
2006/2005	1087	257000	17421	290 78799 6914

المصدر:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية للأعوام 1992 ، 1997 ، 1999 ، 2005 ، 2006 ، صفحات متعددة.

2-القطاع الصحي في محافظة ذي قار

للقوف على حقيقة الواقع الصحي في محافظة ذي قار ، لا بد من الاطلاع على التطورات التي رافقت هذا الواقع في المحافظة ولفترات متعددة ليتسنى لنا المقارنة بين تلك الفترات وتأشير الإخفاقات وتسجيل التطورات الحاصلة في هذا القطاع الحيوي والمرتبب بالناس ارتباطاً مباشراً حيث بلغ عدد المستشفيات في محافظة ذي قار عام 1991 حوالي (7) مستشفيات وعدد الأسرة الكلية حوالي (1089) سريراً في حين بلغ عدد المستشفيات (7) مستشفيات

الأسرة (1130) سريراً للعام 1998 أما عدد المستشفيات لعام 2005 فقد بلغت حوالي (8) مستشفيات منها مستشفى واحد أهلي و (7) مستشفيات حكومية تشكل نسبة مقدارها (3,7%) من مجموع مستشفيات العراق أما عدد الأسرة فقد بلغ حوالي (1036) سرير وبنسبة (3,9%) من مجموع الأسرة في العراق . أما عدد الأطباء في محافظة ذي قار لسنة 1991 فقد بلغ حوالي (157) طبيباً ممارساً وطبيب اختصاص وبلغ عدد أطباء الأسنان والصيدالة لنفس السنة (4) طبيب أسنان و (13) صيدلياً في حين زاد عدد الأطباء الاختصاص والممارسين إلى (236) طبيب لسنة 1998 وعدد أطباء الأسنان زاد هو الآخر إلى (9) طبيب أسنان و (40) صيدلي وارتفع عدد الأطباء أيضاً لسنة 2005 إلى (533) بين طبيب اختصاص وممارس وعدد أطباء الأسنان بلغ حوالي (70) طبيب أسنان وعدد الصيدالة وصل إلى حوالي (62) صيدلي للعام نفسه .

أما عدد المراكز الصحية والعيادات الشعبية الطبية فقد بلغت حوالي (53) مركزاً صحياً و (1) عيادة شعبية في عام 1991 وبلغت في عام 1998 حوالي (78) مركزاً صحياً و (13) عيادة شعبية وبلغت حوالي (78) مركزاً صحياً و (15) عيادة شعبية لعام 2005 ، أما عدد الصيدليات فقد بلغ في الأعوام 1991 و 1998 و 2005 حوالي (21 و 52 و 75) صيدلية على التوالي . أما عدد ذوي المهن الصحية (ممرض وممرضة ومضمد) فقد بلغ للأعوام 1991 و 1998 و 2005 حوالي (636 و 1082 و 1660) على التوالي وكما يوضحها جدول (2) .

جدول (2)

المؤشرات الصحية في محافظة ذي قار لسنوات مختلفة .

المؤشرات	1991	1998	2005
عدد الأسرة	1089	1130	1036
عدد السكان / سرير	/	1048.5	1466.2
معدل إشغال الأسرة	38.9	51.3	60.2
عدد الأطباء	157	236	533
عدد المستشفيات	7	7	8
عدد أطباء الأسنان	4	9	70
عدد الصيدلة	13	40	62
عدد المراكز الصحية	53	78	78
عدد العيادات الشعبية	1	13	15
عدد الصيدليات	21	52	75
عدد ذوي المهن الصحية	636	1082	1660

المصدر :

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية للأعوام 1991 و 1999 ، صفحات مختلفة .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لعامي 2005-2006 ، صفحات مختلفة .

3- قطاع البنى التحتية :

لا يمكن إهمال الدور الذي تلعبه البنية التحتية في توفير عناصر الأمن الغذائي والمياه الصالحة للشرب وتوفير الغذاء وكيفية الحصول عليه والاستفادة منه . لقد دمرت الصراعات والحروب التي استمرت لعقود الكثير من البنية التحتية في العراق ولجميع القطاعات مثل : التعليم وقطاع الماء والكهرباء والصرف الصحي والخدمات البلدية وغيرها . وقد شهدت القطاعات المختلفة والبنية التحتية في محافظة ذي قار العديد من التغيرات ولفترات متعددة ، حيث لم تحظ هذه المحافظة بالاهتمام الكافي على صعيد البنية التحتية في عهد النظام السابق على مستوى قطاع الماء والخدمات البلدية أو قطاع الصرف الصحي بالإضافة إلى تدهور نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية والتي سنتطرق لها بشيء من التفصيل لاحقاً على مستوى المحافظة ومقارنة هذه الخدمات أو البنية التحتية على مستوى القطر لمعرفة واقع حالها بشكل دقيق ولعدد من القطاعات المختلفة كقطاع الماء وقطاع الكهرباء والصرف الصحي والخدمات البلدية .

إقطاع الماء في محافظة ذي قار :

يعد الماء من النعم التي من الله بها على بني البشر فقد ارتبطت الحياة بالماء كما في قوله تعالى ((وجعلنا من الماء كل شيء حي)) . إذ لا بد بل من الضروري اعتماد أساليب وإستراتيجيات عديدة ومتطورة لإدارة المياه وتنميتها بشكل يؤدي إلى تفادي تفاقم مشكلة ندرة المياه على الصعيد المحلي والإقليمي كتشكيل الإدارة المتكاملة للموارد المائية وكيفية توزيع الموارد المائية بشكل عادل وكفؤ بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة والسياحة وغيرها لمواجهة مشكلة ندرة المياه التي يشهدها عالمنا اليوم وقد تبرز مشكلة توفر المعلومات بشأن مقدار التحسن في فعالية استخدام المياه وان توفرت فهي محدودة جداً .

فقد شكلت نسبة المرتبطين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب في محافظة ذي قار حوالي (45,2%) أي ما يقارب من (687316) نسمة من أصل أجمالي سكان المحافظة البالغ عددهم حوالي (1518962) ألف نسمة لعام 2005 وان نسبة المخدومين في الحضر قد بلغت حوالي (45,5%) ونسبتها في الريف حوالي (44,8%) ، وهي أقل من معدل نسبتها في عموم القطر البالغة (73,7%)⁽¹¹⁾ .

أما مصادر المياه المستخدمة في المشاريع المختلفة في المحافظة فقد كانت تشكل الأنهار والجداول ما نسبته حوالي (100%) ، حيث لا توجد مصادر أخرى لتزويد هذه المشاريع بالمياه.

بلغ عدد المشاريع والمجمعات المائية في المحافظة حوالي (77) مشروعاً ومجمعاً مائياً ، عدد المشاريع حوالي (14) مشروعاً، وعدد المجمعات المائية حوالي (63) مجمعاً مائياً ، أما كمية المياه الصالحة للشرب التي تنتجها هذه المشاريع والمجمعات فقد بلغت حوالي (13429) م³ / ساعة منها (4554) م³ / ساعة من المشاريع و (8875) م³ / ساعة من المجمعات المائية ، وان الكميات التقديرية التي تحتاجها المحافظة من الماء الصالح للشرب تقدر بحوالي (30000) م³ / ساعة للعام 2005 ومتوسط نصيب الفرد من هذه المياه يقدر بحوالي (0,020) م³ / س⁽¹²⁾ .

⁽¹¹⁾وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاءات البيئة ، المسح البيئي في العراق لسنة 2005 (الماء ، المجاري ، الخدمات البلدية) ، 2005 ، ص : 19 .

⁽¹²⁾وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء البيئة ، المسح البيئي في العراق لسنة 2005 ، مصدر سابق ، ص : 22 .

وقد رافقت عمليات تزويد المواطنين والمشاريع الإنتاجية بالماء الصالح للشرب العديد من المشاكل والمعوقات في المحافظة ويمكن حصر أهم هذه المشاكل بالآتي :

1- قدم الشبكات المائية وضعفها وتلوث مياه الشرب فيها نتيجة النضح النافذ من شبكات المجاري .

2- أنتاج المشاريع والمحطات المائية لا يكفي لسد الحاجة من الماء الصالح للشرب في المحافظة

3- شحة وكثرة انقطاع التيار الكهربائي اللازم لتشغيل المحطات والمشاريع المائية .

4- التجاوزات الكبيرة من المواطنين على الشبكات المائية .

5- قلة الوعي لدى المواطنين بترشيد استهلاك المياه .

ب- قطاع الكهرباء في محافظة ذي قار :

تشكل الطاقة الكهربائية إحدى الدعائم الأساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد ، ولما كانت اغلب الدول النامية ومنها العراق تلتزم بتوفير الكهرباء وبأسعار مدعومة ، يقابلها زيادة في الطلب المحلي على خدمات الكهرباء مع ارتفاع في حجم التكاليف لتقديم هذه الخدمات وتحمل الحكومة الأعباء الإضافية الناجمة عن دعم الكهرباء ونتيجة للظروف التي مر بها القطر خلال مدة العقود الماضية تدهور قطاع الكهرباء بشكل كبير بسبب الحروب التي توالى على البلاد والأوضاع الأمنية المتردية في المدة الأخيرة لما بعد تغيير النظام السابق، ومحافظة ذي قار كغيرها من المحافظات الأخرى تعاني معاناة كبيرة لعدم استقرار الشبكة الكهربائية على الرغم من امتلاكها لأكبر محطة توليد للطاقة الكهربائية في القطر وذلك لارتباطها في الشبكة الوطنية لعموم القطر حيث بلغت نسب الأسر التي ترتبط بشبكة كهربائية في عموم المحافظة حوالي (98%) وهي أعلى من نسبتها في عموم القطر البالغة حوالي (97%) . وان (45%) من الأسر في محافظة ذي قار تعاني من عدم استقرار الشبكة الكهربائية حيث بلغت نسبة الأسر التي استخدمت مولدات كهربائية خاصة حوالي (50%) في الأعوام الأخيرة .⁽¹³⁾

وان وجود أكثر من مصدر لتجهيز الأسر بالطاقة الكهربائية دليل على عدم كفاية شبكة الكهرباء الوطنية . ومع أدراك أهمية توفر مصدر الطاقة الكهربائية فإن الشيء الأهم هو مدى استقرار وكفاية تجهيز الطاقة الكهربائية ، وقد يعد تجهيز الكهرباء غير مستقر إذا كان عدد ساعات تجهيز الأسرة بالطاقة الكهربائية أقل من (12) ساعة يوميا أو أن القوة المحركة (الفولتية) منخفضة⁽¹⁴⁾ .

ج- قطاع المجاري والخدمات البلدية في محافظة ذي قار :

إن توفر خدمات الصرف الصحي بإشكالها المتعددة في أي بلد مؤشر جيد من مؤشرات التنمية الاقتصادية – الاجتماعية لتوفير حياة صحية ومأمونة للإفراد .

⁽¹³⁾وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004 تقرير المحافظات ، ذي قار ، ص : 6 .

⁽¹⁴⁾ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004 ، مصدر سابق ، ص : 7 .

فقد بلغ عدد السكان المخدومين بخدمة شبكات الصرف الصحي (المجاري) في عموم محافظة ذي قار حوالي (95000) نسمة في عام 2005 من مجموع سكان المحافظة بنسبة قدرها حوالي (6,3%) ، وان كمية المياه المتخلفة من المناطق المخدومة بشبكات المجاري تبلغ حوالي (23750) م³ / يوم .

وقد بلغت عدد محطات ضخ مياه المجاري في عموم محافظة ذي قار حوالي (40) محطة ضخ منها (24) محطة ضخ مياه أمطار ومحطتا ضخ لمياه الصرف الصحي وهناك (14) محطة ضخ مشتركة .

أما أهم المشاكل التي تواجه قطاع الصرف الصحي (المجاري) يمكن إيجازها كالآتي :

- 1- عدم كفاية الشبكات الموجودة وإن وجدت فهي تعمل جزئياً .
- 2- قدم واستهلاك محطات الضخ والمعالجة في المحافظة .
- 3- كثرة انقطاع التيار الكهربائي اللازم لعمل هذه المحطات .
- 4- التجاوزات من قبل المواطنين على شبكات مياه المجاري وربط شبكات مياه الأمطار معها وغياب الوعي لدى المواطنين وإساءة استخدام شبكات المجاري .
- 5- قلة الكادر الفني والإداري ، والآليات المستخدمة قديمة وغير متطورة .

أما الخدمات البلدية المقدمة في محافظة ذي قار فقد كانت دون المستوى المطلوب حيث بلغ عدد السكان المخدومين بخدمات جمع النفايات لسنة 2005 حوالي (684) ألف نسمة وبنسبة مقدارها (45%) منها نسبة السكان المخدومين في الحضر حوالي (77,4%) أما كمية النفايات المرفوعة في عموم المحافظة فتقدر بحوالي (156,2) طن / يوم أما عدد مرات رفع النفايات فقد بلغ حوالي (3,2) مرة في الأسبوع . بلغ عدد الحاويات لجمع النفايات في عموم المحافظة حوالي (103) حاوية موزعة كالآتي : المناطق السكنية (51) حاوية والمناطق التجارية (15) حاوية والمؤسسات الحكومية (18) حاوية والمناطق الصناعية (1) حاوية والحدائق العامة (3) حاوية والشوارع العامة (15) حاوية (15) .

وبلغ عدد آليات جمع القمامة في عموم المحافظة حوالي (19) آلية وعدد الكابسات حوالي (52) كابسة منها (36) عاملة وعدد الآليات والسيارات الموجودة من قبل البلدية فقد بلغ (2) آلية وسيارة بلغ عدد مرات تنظيف الشوارع في المحافظة حوالي (5,4) مرة في الأسبوع وتنظيف الساحات حوالي (4,1) مرة في الأسبوع وتنظيف الأسواق حوالي (6,3) مرة في الأسبوع . أما عدد مواقع الطمر الصحي في المحافظة فقد بلغت حوالي (18) موقعاً (16) منها مطابقة للمواصفات البيئية وبنسبة مطابقة تقدر بحوالي (88,9%) واثنان غير مطابقتين للمواصفات البيئية وتقدر نسبتها بحوالي (11,1%) أما المحطات التحويلية * فقد بلغت حوالي (10) محطات تحويلية وبمساحة تقدر بحوالي (7) دونم .

واقع القطاعات الإنتاجية في محافظة ذي قار

1- القطاع الزراعي في محافظة ذي قار:

(15) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير الإحصاءات البيئية 2005، مصدر سابق ، ص ص : 53-56 .

(*) المحطات التحويلية تقام في مناطق ضمن حدود البلدية للقضاء أو الناحية لتجميع القمامة قبل نقلها إلى الطمر الصحي .

تبلغ مساحة ذي قار (12900) كم² أي ما يعادل (5160000) دونم حيث تشكل نسبة مقدارها (3%) من مساحة عموم القطر .

ومن الجدول (4) نلاحظ أن الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ مساحة قدرها (1145475) دونم وتشكل نسبة قدرها (22,2%) من عموم مساحة المحافظة أما الأراضي غير الصالحة للزراعة فقد بلغت مساحة قدرها (2484723) دونم وتشكل نسبة قدرها (48,2%) أما مساحة الاهوار في محافظة ذي قار فقد بلغت (840000) دونماً وتشكل ما نسبته (16,3%) أما مساحة البساتين فقد بلغت (15398) وتشكل نسبة قدرها (0,3%) أما الأراضي المخصصة للنفع العام فقد بلغت (674404) تشكل ما نسبته حوالي (13,0%) .

جدول (4)

الأراضي والمساحات الزراعية حسب النوع في محافظة ذي قار لسنة 2006

النسب المئوية	المساحة / دونم	أنواع الأراضي
%100	5160000	الأراضي الكلية (مساحة المحافظة)
%22,2	1145475	الأراضي الصالحة للزراعة
%48,2	2484723	الأراضي غير الصالحة للزراعة
%16,3	840000	مساحة الاهوار
%13,0	674404	المساحة المخصصة للنفع العام
%0,3	15398	مساحة البساتين

المصدر :-

وزارة الزراعة ، مديرية زراعة ذي قار ، قسم التخطيط ، بيانات غير منشورة، 2006 .

على الرغم من اتساع مساحة الأراضي في عموم محافظة ذي قار إلا أن نصف هذه المساحة تقريباً غير صالحة للزراعة أما الأراضي والمساحات الصالحة للزراعة فإن أغلبها تزرع بمحاصيل الحنطة والشعير والشلب والخضراوات الصيفية والشتوية في مناطق متفرقة من أفضية سوق الشيوخ والشطرة وبعض مناطق الجبايش وبعض الأراضي المروية على ضفاف نهر الفرات والغراف والتي تزرع بمحاصيل الذرة والسمسم وزهرة الشمس والذرة الصفراء وغيرها .

أما أعداد الحيوانات في محافظة ذي قار فقد بلغت أعداد الأبقار في سنة 1986 حوالي (143851) رأساً انخفضت إلى (96740) رأس سنة 2001 عادت لترتفع أعداد الأبقار في سنة 2006 لتصل إلى حوالي (126547) رأس .

أما أعداد الجاموس فقد انخفضت إلى (6534) رأس في سنة 2001 بعد أن كانت (17867) رأس سنة 1986 ارتفعت سنة 2006 لتصل إلى (19028) رأس أما أعداد الأغنام فقد انخفضت من (718330) رأس سنة 1986 إلى (362561) رأس سنة 2001 ارتفعت إلى حوالي (797509) رأس سنة 2006 .

أما أعداد الماعز فقد أخذت في التزايد من فترة زمنية إلى أخرى حيث ارتفعت إلى حوالي (108916) رأس سنة 2006 بعد أن كانت (36491) رأس سنة 1986 .

أما الإبل فقد وصلت إلى أدنى عدد لها في سنة 2001 حيث بلغت حوالي (1643) رأساً ارتفع إلى (4196) رأس سنة 2006 كما يوضحها الجدول (5) أدناه :

جدول (5)
أعداد الحيوانات في محافظة ذي قار لسنوات مختلفة .

النوع	1986	2001	2006
الأبقار	143851	96740	126547
الجاموس	17867	6534	19028
الأغنام	718330	362561	797509
الماعز	36491	49867	108916
الإبل	-	1643	4196

المصدر :

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة ذي قار ، 2005 ، مصدر سابق ، ص : 30
- لم يتم شمول الإبل في قسم الثروة الحيوانية لسنة 1986 .
- وزارة الزراعة ، مديرية زراعة ذي قار ، قسم التخطيط ، بيانات غير منشورة، 2006.

2- واقع القطاع الصناعي التحويلي في محافظة ذي قار

تشكل الصناعة القاعدة المادية – التقنية للاقتصاد كونها تقوم بتزويد كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى (زراعة ، نقل ، خدمات ، تجارة) بمستلزمات الإنتاج الأساسية كما أنها تقوم بإنتاج القسم الأعظم من السلع الاستهلاكية فضلاً عن ذلك فإن القطاع الصناعي يعد القطاع الرائد لعملية التنمية وحركة التقدم العلمي والتقني .

كما تسهم في تنويع مصادر الدخل القومي وتغيير هيكل الصادرات وتخفيف العبء عن ميزان المدفوعات إضافة إلى المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال زيادة مجالات الاستخدام وتطوير مهارات العاملين.

لقد اعتمدت سياسة التصنيع في العقود الماضية على الدعم الحكومي والحماية الكمرية للمنشآت الصناعية وارتفاع حجم الاستيراد للمستلزمات السلعية والمواد الأولية ، ناهيك عن ضعف الأداء وانخفاض الكفاءة الاقتصادية وضعف قدراتها التنافسية محلياً ودولياً ، كما تميزت تلك المدة بغياب السياسة الاقتصادية الفعالة والعقلانية حيث تم توجيه كافة الموارد وتسخيرها لمواجهة الحروب والأزمات السياسية باتجاه عسكرة الاقتصاد وبالتالي تدمير عملية التنمية في البلاد .

لذا فقد عانى قطاع الصناعة التحويلية في محافظة ذي قار بعده جزءاً من الواقع الصناعي المتخلف كما هو حال القطاعات الاقتصادية سواء من حيث التخصيصات المالية أو نسب تنفيذ المشاريع والجدوى الاقتصادية لها . ولدراسة هذا القطاع ينبغي التمييز بين الصناعات الصغيرة والكبيرة وحسب التصنيف المعتمد من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (*).
أما أهم الصناعات التحويلية في محافظة ذي قار :

(*) تم اعتماد معياري الاستخدام وقيمة رأس المال (المكائن المستخدمة) حيث ميزت الصناعات الصغيرة كونها تستخدم من (1-9) مشغليين وقيمة الآلات والمكائن فيها أقل من (100) ألف دينار أما الصناعات الكبيرة فأنها تستخدم (30) مشغلاً فأكثر أو تكون قيمة الآلات والمكائن (100) ألف فأكثر.

- 1- قطاع الصناعات الغذائية : تتكون الصناعات الغذائية من صناعة الألبان وصناعة الأغذية الجاهزة وصناعة الحلويات والمعجنات والمخابز والأفران وطحن الحبوب وصناعة المياه الغازية والتعليب وغيرها . وأهم هذه الصناعات هي مطحنة سومر الحكومية .
 - 2- قطاع الصناعات النسيجية : ويوجد معمل الغزل والنسيج الصوفي الذي يقوم بإنتاج المنسوجات والبطانيات .
 - 3- صناعة النفط والبتر وكيمياوية والبلاستيكية : والتي اقتصر على مصرفى الناصرية ومعمل البلاستيك لإنتاج الأدوات البلاستيكية .
 - 4- الصناعات الإنشائية : وتشمل صناعة الطابوق والكاشي والإسفلت والموزائيك وهناك العديد من المعامل الكبيرة في المحافظة موزعة على القطاعين العام والخاص لإنتاج الطابوق والكاشي والموزائيك والبلاطات و الكتل الخرسانية ومعمل الأسفلت وغيرها .
 - 5- الصناعات المعدنية : هناك الكثير من معامل وورش الحدادة لصناعة الأبواب الشبائيك والمجرات الحديدية وورش حدادة وتصليح هياكل السيارات ومعامل الرايمر في الإحياء الصناعية وأهم هذه المعامل شركة أور العامة للصناعات الهندسية لتصنيع الأسلاك والقابلات ومقاطع الألمنيوم .
- ويمكن ملاحظة أعداد الصناعات التحويلية (الصغيرة والكبيرة) في محافظة ذي قار من الجدول (6) حيث بلغ عدد المنشآت في عام 1985 حوالي (771) ارتفع إلى (3595) منشأة في عام 2001 انخفض إلى (1040) منشأة في عام 2004 لتشكل نسبة مئوية قدرها (5,7%) من إجمالي الصناعات التحويلية في القطر وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (1,6%) للمدة من (1985-2004)، ويعزى انخفاض عدد الصناعات التحويلية إلى عدم تشجيع الدولة لأصحاب هذه المنشآت وتدمير بعض منها نتيجة الفوضى التي عمت المحافظة بعد سقوط النظام السابق وتحول الكثير من أصحاب الصناعات الصغيرة إلى الاشتغال في القطاع العام .
- أما أعداد المشتغلين فقد بلغت أقصى حد لها في عام 2001 حيث بلغت (10256) مشتغلاً انخفضت إلى (7720) مشتغل في عام 2004 لتشكل نسبة مئوية قدرها (3,8%) ومعدل نمو سنوي مركب قدره (16%).
- في حين بلغت القيمة المضافة لهذا الصناعات عام 2004 حوالي (17) مليون دينار بعد أن كانت (12) مليون دينار عام 2001، لتتحقق معدل نمو سنوي مركب قدره (40%) .

جدول (6)

أجمالي عدد المنشآت وعدد المشتغلين والقيمة المضافة للصناعات التحويلية في محافظة
ذي قار للمدة من (1985-2004)

السنة	عدد المنشآت	النسبة المئوية %	عدد المشتغلين	النسبة المئوية %	القيمة المضافة ألف دينار	النسبة المئوية %
1985	771	3,5	5749	2,5	28724	2,9
1991	1565	3,8	3891	1,8	23041	1,5
2001	3595	5,1	10256	3,6	12432151	2,1
2004	1040	5,7	7720	3,8	17288012	2,6
معدل النمو السنوي المركب	1,6%	/	16%	/	40%	/

المصدر :

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) لعام 1985 (جداول حاسبة)
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الأنظمة والبرامج ، جداول الإحصاءات الصناعية لعام 1991
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) لعام 2001 ، 2004 . (جداول حاسبة) .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لعامي 2005-2006 ، مصدر سابق ، صفحات مختلفة.
- معدل النمو السنوي المركب والنسبة المئوية من إعداد الباحث .

أما أهم الصناعات التحويلية الكبيرة في محافظة ذي قار هي :

1- شركة أور العامة للصناعات الهندسية

2- معمل الغزل والنسيج الصوفي في محافظة ذي قار

3- محطة كهرباء الناصرية الحرارية

4- مطحنة سومر الحكومية

5- مصفى ذي قار

وكما هو معلوم فإن المستثمرين تتركز استثماراتهم وفعاليتهم الاقتصادية داخل مناطقهم الحضرية والريفية من اجل خلق فرص عمل لآلاف العاطلين عن العمل من أبناء المحافظة والتي تفوق معدلات البطالة فيها كل محافظات القطر ، وبالتالي خلق مصادر دخل لعشرات الآلاف من الأفراد لتخفيف العبء عن القطاع العام من ناحية، ومن ناحية أخرى تكون هذه الصناعات بتماس مباشر مع المستهلك وهي غالباً ما تقام استجابة لحاجة الأفراد (تلبية الطلب المحلي) لها ، ولكون هذه المشاريع الصغيرة لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فأنها قد تتناسب مع المستوى المعاشي لسكان المحافظة ، وإن إقامة صناعات متنوعة من قبل القطاع الخاص تساعد على تنوع الهيكل الصناعي في المحافظة.

وتتكون هيكلية الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار من عدد من الفروع الصناعية منها الغذائية والنسجية والمعدنية . . . وغيرها من الفروع الصناعية

يشير الجدول (7) إلى أن الصناعات الصغيرة تسهم بنسبة (99,5%) من عدد المنشآت في قطاع الصناعة التحويلية لعام 2001 انخفضت إلى (98,3%) في عام 2004 أما النسبة المتبقية

فهي منشآت صناعية كبيرة حيث لا توجد صناعات متوسطة في المحافظة وهذه الصناعات تستوعب حوالي (64,2%) من عدد العاملين في القطاع الصناعي التحويلي لعام 2001 انخفضت إلى (37,9%) لعام 2004 هذا يدل على أن قطاع الصناعة التحويلية في محافظة ذي قار يعتمد بصورة رئيسة على المنشآت الصناعية الصغيرة لتوفير أكثر من ثلث فرص العمل في المحافظة .

في حين أسهمت هذه الصناعات الصغيرة بتحقيق قيمة مضافة لعام 2001 قدرها (32,5%) من القيمة المتولدة في قطاع الصناعة التحويلية في المحافظة وقد ارتفعت هذه النسبة إلى (50%) ، وهذا يدل بشكل قاطع على أهمية هذه القطاعات والمكانة الحقيقية لها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي وأثرها المباشر في هذا الواقع الذي يحتاج الكثير من أجل تنميته وتطويره وبما ينسجم مع إمكانياته المادية والبشرية الكبيرة .

جدول (7)

الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة في قطاع الصناعة التحويلية في محافظة ذي قار للأعوام 2001 ، 2004 .

المعيار القطاع		2001		2004	
عدد المنشآت	عدد المشتغلين	القيمة المضافة (ألف دينار)	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	القيمة المضافة (ألف دينار)
3577	6583	4036484	1022	2929	8673679
3595	10256	12432151	1040	7720	17288012
99,5%	64,2%	32,5%	98,3%	37,9%	50,2%

المصدر :

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية التحويلية للأعوام 2001 ، 2004 ، (جداول حاسبة)

الفقر وشبكات الحماية الاجتماعية في محافظة ذي قار
1- الفقر والحرمان في محافظة ذي قار :-

من الأسباب التي أسهمت في تعميق حدة الفقر وانتشاره سوء توزيع الدخل والثروات إضافة إلى التزايد السكاني وبمعدلات عالية تصل إلى (3%) سنوياً. أما في السنوات الأخيرة فهناك عوامل سياسية عديدة أدت إلى زيادة الفقر بعد تغيير النظام السياسي السابق في العراق والعمليات الإرهابية التي عملت على زيادة معدلات الفقر بصورة أكبر مما عملته العقوبات الدولية على العراق في سنوات التسعينات وفي بداية القرن الجديد. وللوقوف على حقيقة المؤشرات الاقتصادية المختلفة التي تبين أبعاد مشكلة الفقر في محافظة ذي قار فإن مؤشرات الحالة الاقتصادية للأسرة قد بين أن نسبة 26% من الأسر في محافظة ذي قار لا تستطيع تأمين مبلغ (100) ألف دينار خلال أسبوع وان 28% من هذه الأسر تستطيع تأمين المبلغ بمساعدة محدودة من الآخرين ، وقد بينت هذه المؤشرات أن 44% من الأسر كانت تعاني من صعوبة الحالة الاقتصادية قبل فرض الحصار الاقتصادي وأن 41% منها تعاني من صعوبة الحالة الاقتصادية بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق، و 99% من الأسر في المحافظة تستلم الحصة التموينية. وقد أظهرت مؤشرات مستوى دخل الفرد لعام 2003 أن 44% من الأسر ضمن مستوى دخل دون الوسط وان 21% منها ضمن مستوى دخل متوسط وان 35% منها ضمن مستوى دخل فوق المتوسط .⁽¹⁶⁾

بلغ متوسط دخل الفرد من دخل الأسرة السنوي خلال العام 2003 حوالي (337) ألف دينار وهو أقل من متوسط دخل الفرد لمجموع القطر البالغ (366) ألف دينار فيما بلغ نسبة الأسر التي لها مصدرين للدخل في عموم المحافظة خلال عامي 2003 و 2004 حوالي (65%)⁽¹⁷⁾

فيما بلغ معدل الأنفاق الشهري للفرد الواحد حوالي (28.5) دولار ونسبة انخفاض بلغت (7,6%) عن معدلات أنفاق الفرد الشهري على مستوى القطر البالغة (34,6%) دولار . ولكي يتسنى لنا قياس معدلات الفقر البشري ودليل الفقر البشري في محافظة ذي قار لعام 2004 وكما يلي :

- (1) الناس الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (p1) : 25%
- (2) النسبة المئوية للبالغين الأميين (p2) : 29,4 %.
- (3) الحرمان من مستوى المعيشة اللائق (p3) :
- (أ) النسبة المئوية لمن لا يحصلون على مياه مأمونة (p31) : 54,8 % .
- (ب) النسبة المئوية لمن لا يحصلون على خدمات صحية (p32) : 6 %
- (ت) معدل وفيات الأطفال (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر لكل 1000 ولادة حية) (p33) : 112,2 %

وبذلك يمكن قياس : HPI-1

⁽¹⁶⁾وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، حسب الأحوال المعيشية في العراق 2004 ، مصدر سابق ص: 23.

⁽¹⁷⁾وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة ذي قار لسنة 2005 ، مصدر سابق ، ص: 55.

$$\left(\frac{1}{3} (P_1^3 + P_2^3 + P_3^3) \right)^{\frac{1}{3}} \text{HPI-1:}$$

$$P_3 = \frac{(P_{31} + P_{32} + P_{33})}{3}$$

$$P_3 = \frac{(54.8 + 6 + 112.2)}{3} = 57.7$$

$$\text{HPI-1} = \left\{ \frac{1}{3} \left((25)^3 + (29.4)^3 + (57.7)^3 \right)^{\frac{1}{3}} \right\}$$

$$\text{HPI-1} = 37.4 \%$$

ويمكن الاستدلال من المعادلة السابقة بأن معدلات الفقر في محافظة ذي قار هي معدلات عالية عند مقارنتها بالمحافظات الأخرى أو مقارنتها بمعدلات الفقر على مستوى عموم البلد والبالغة حوالي 25% تقريباً لنفس العام .

2- شبكات الحماية الاجتماعية :-

منذ القدم أعتمد الإنسان في حماية نفسه على العيش كمجموعات والمحافظة على مبدأ التكافل والتضامن في العيش وحماية الجماعة ، وتطورت أشكال هذه الحماية الأمنية والاجتماعية (كما نسميها اليوم) بتطور المجتمعات البشرية ، ولقد دعت الشرائع السماوية كافة إلى العدالة الاجتماعية وحق أفراد المجتمع في العيش الكريم وتحسين أوضاع الفئات الفقيرة التي تحتاج إلى مساعدة . وقد اشتملت شبكات الأمان الاجتماعي على برامج تمويل الأعمال الصغيرة وبرامج عامة للتشغيل ، وصناديق للتنمية الاجتماعية وغيرها .⁽¹⁸⁾

أما في محافظة ذي قار فقد تم تخصيص مبلغ قدره (44) مليار دينار للعام 2006 يوزع على المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية الجديدة وتعد شبكة الحماية الاجتماعية الجديدة واحدة من الإجراءات الإنسانية والاجتماعية النبيلة التي تهدف إلى انتشال أسر عراقية تعيش تحت خط الفقر ومن واقع مزرٍ إلى حال أفضل نوعاً ما بتوفير سيولة مالية تكون بمثابة إعانة لمواجهة الحياة الصعبة ، وقد شملت شبكة الحماية الاجتماعية العديد من الفئات التي تم إضافتها إلى المشمولين برواتب رعاية الأسرة المعمول به سابقاً قبل 2003، كالعاطلين عن العمل وغير القادرين على والمعاقين والذين يعيشون تحت خط الفقر .

أما عددهم للعام 2007 فقد وصل إلى حوالي (30) ألف شخص بعد استبعاد المخالفين لنظام شبكة الحماية الاجتماعية والذين حصلوا على فرص عمل جديدة سواء عن طريق الشبكة أو غيرها أما مجمل المبالغ المصروفة في عموم المحافظة فقد بلغت حوالي (43) مليار دينار لعام 2007 .⁽¹⁹⁾

المشاريع التنموية في محافظة ذي قار والآفاق المستقبلية :

⁽¹⁸⁾د. علي عبد القادر علي،تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية ،سلسلة أوراق عمل ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2003، ص : 13.
⁽¹⁹⁾مدير شبكة الحماية الاجتماعية في محافظة ذي قار ، مقابلة شخصية بتاريخ 2008/6/3.

يعتبر موضوع السياسات التنموية من الموضوعات التي أخذت حيزا كبيرا لدى متخذي القرارات في اغلب الدول سواء النامية أو المتقدمة لارتباطها الوثيق بتحسين مستويات الدخل ومستويات الرفاه الاقتصادي ، فهناك نوعان من السياسات الأول: السياسات المعيارية التي تهتم بما يجب أن تكون عليه السياسات من حيث عدد الأهداف والأدوات أما الثاني : هو السياسات الواقعية التي تهتم بفرضية الواقع الاقتصادي وكيفية حل مشاكله بما ينسجم وسلوك متخذي القرارات السياسية والاقتصادية .

ولتقييم نتائج السياسات والمشاريع المنفذة في محافظة ذي قار للسنوات مابعد تغيير النظام السابق والمرتبطة على وجه الخصوص بالجانب النقدي تبين لنا أن هذه المشاريع لم تسهم بشكل فاعل في معالجة المشاكل الهيكلية التي يتسم بها الوضع الاقتصادي في محافظة ذي قار كتعزيز الصناعات الصغيرة منها والكبيرة وتشجيع المنتج المحلي لسد حاجة الطلب المحلي ومن ثم رفع القدرات التنافسية للمنتج المحلي أو العمل على زيادة دخل الفرد خاصة ذوي الدخل المحدود فضلا عن تحسين نوعية التعليم وتطوير الخدمات الصحية بما ينسجم وتحقيق أهداف التنمية في المحافظة .

فمن الجدير ذكره أن إعداد هذه المشاريع جاء بشكل عشوائي دون تخطيط مسبق أو جدوى اقتصادية معدة بشكل صحيح لتقييم تكاليف تلك المشاريع بشكل دقيق وبالتنسيق مع هيئات أو منظمات المجتمع المدني أو المكاتب الاستشارية لتشكيل لجان مشتركة على مستوى عالي من المهنية والعلمية لضغط تكاليف تلك المشاريع وتشديد الدور الرقابي الذي افتقدته مؤسساتنا الحكومية نتيجة الانفلات الأمني وإعطاء الجهات الرقابية صلاحيات أوسع وتوفير كافة متطلبات العمل الرقابي وبأجور مجزية وتوفير الحماية لهم .

ومن الجدول (8) يلاحظ أن نسب المبالغ المخصصة لقطاعات مهمة قد لا تصل إلى مستوى الطموح كونها قليلة جدا كقطاع الكهرباء والتعليم العالي والتربية والصحة والماء وغيرها لارتباطها الوثيق بمستويات أو مؤشرات التنمية البشرية في حين أن الإنفاق على قطاعات الدفاع والشرطة وما يتعلق بهما يعتبر من النفقات غير المجدية والتي لا تصب في صالح تحقيق أهداف التنمية فيلاحظ أن أعلى التخصيصات كانت لقطاع البلديات حيث بلغت حوالي (32%) ، 25% ، 40,6% للسنوات 2006 و2007 و2008 على التوالي بينما بلغت البالغ المخصصة لقطاع الكهرباء حوالي (14% ، 15% ، 5%) وقطاع التعليم العالي حوالي (3% ، 4,8% ، 6%) وقطاع الصحة حوالي (10% ، 9% ، 5,6%) وقطاع التربية حوالي (12% ، 10,5% ، 10,5%) لنفس السنوات على التوالي أيضا ، ويمكن ملاحظة اقل القطاعات نصيبا من التخصيص المالي هو قطاع الرياضة والشباب حيث بلغ حوالي (0,125% ، 1,2% ، 0,9%) ولم يذكر أي تخصيص مالي يتعلق بنفقات الدفاع والداخلية ، عليه ومما سبق ذكره ظهرت الكثير من الثغرات والعيوب في طريقة صرف المبالغ المرصودة وإعادة مايتبقى من مبالغ لخزينة الدولة وهذه احد عيوب الخطة السنوية في إقامة وتخطيط المشاريع التنموية لذا

يجب أن تكون هناك خطط متوسطة أو طويلة الأمد وفق إستراتيجيات محددة المعالم وواضحة الأهداف والأبعاد كما هو معمول به في اغلب دول العالم .

جدول (8)

عدد المشاريع والمبالغ المخصصة (بالمليار) في محافظة ذي قار للسنوات 2006، 2007، 2008

2008		2007		2006		القطاع
المبلغ المخصص	عدد المشاريع	المبلغ المخصص	عدد المشاريع	المبلغ المخصص	عدد المشاريع	
95,7	168	57,26	81	76,75	276	البلديات
10,04	38	14,87	57	15,45	56	الماء
37,42	41	26,02	40	13,77	43	المجاري
14,6	62	22,56	64	29,54	106	الطرق والجسور
15,05	13	20,6	32	23,77	60	الصحة
24,85	40	23,96	74	28,25	78	التربية
11,88	20	34,9	23	33,9	34	الكهرباء
14,72	16	10,88	12	6,23	10	التعليم العالي
2,67	15	4,83	18	5,73	35	الموارد المائية
4,94	12	7,56	12	0,56	4	الإدارة المحلية
1,87	7	2,8	5	6,58	42	الاتصالات
2,02	13	2,65	3	0,3	5	الرياضة والشباب
235,76	445	228,88	421	240,1	749	المجموع

المصدر: محافظة ذي قار ، مديرية التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات نجملها بالآتي :

- 1- أوضحت الدراسة أهم الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية في محافظة ذي قار واستعراض الموارد الطبيعية والاحتياطات النفطية الهائلة التي تمتلكها المحافظة والتي تقدر بحوالي (3,5) مليار برميل والتي تشكل نسبة (3%) من إجمالي الاحتياطي النفطي العراقي والتي لم يتم استثمارها لحد الآن. فضلا عن وجود العديد من الموارد الطبيعية هناك موارد بشرية هائلة وتساعد في معدلات النمو السكاني وبنسبة (3%) سنوياً والتي لم تستغل بالشكل الأمثل وتوظيفها في العملية الإنتاجية لتحقيق أهداف التنمية وتحقيق الخيارات للجميع دون استثناء وتطوير العنصر البشري وتأهيله عن طريق برامج التطوير والتأهيل والإنفاق عليها لكون الإنسان هو هدف التنمية وغايتها المنشودة .
- 2- ارتفاع معدلات الفقر والحرمان في المحافظة والتي وصلت إلى ما نسبته (37,4%) وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بمعدلاتها في عموم القطر من ناحية وما تملكه المحافظة من الموارد الطبيعية وممكنات اقتصادية واجتماعية كبيرة من ناحية أخرى .
- 3- ارتفاع معدلات الأمية بشكل كبير بين فئات المجتمع المختلفة بعمر (15) سنة فأكثر حيث وصلت إلى حوالي (29%) في عام 2004 . وتعتبر الأمية واحدة من أخطر عوامل ثالث التخلف (الأمية والبطالة والفقر) ، وعليه لابد من إعادة برامج محو الأمية وتعليم الكبار وتفعيلها بشكل يخدم تعلم فئات كبيرة من أبناء المحافظة القراءة والكتابة .
- 4- أشارت الدراسة إلى وجود تدهور واضح في كيفية توزيع المشاريع التنموية في المحافظة ودون دراسات جدوى مسبقة تسهم في تحديد تكاليفها .
- 5- عدم وجود هيئات تخطيطية ذات مستوى فني وعلمي عالي لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة .

ثانياً : التوصيات

- 1- العمل على تحقيق الأهداف والسياسات المتعلقة بزيادة السكان وجعلها جزءاً لا يتجزأ من الخطط التنموية لتحسين نوعية الحياة البشرية وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، ومواجهة الزيادة المستمرة لمعدل النمو السكاني وفق برامج وخطط هادفة أو تحسين نوعية الخدمات المقدمة منها التعليمية والصحية والبنى التحتية وغيرها بشكل يحقق حياة أفضل .
- 2- مواجهة عقبات التخلف الاقتصادي المتمثلة بـ(الأمية والفقر والبطالة) والتي تعتبر اشد أعداء التنمية وتخفيض معدلاتها والقيام بمشاريع استثمارية صناعية وتجارية وزراعية وخدمية تكفل توفير فرص عمل للعديد من الأشخاص وحسب الشهادة والكفاءة والمقدرة لتوليد مصادر دخل تسهم في تخفيض معدلات الفقر والبطالة وتحقيق أهداف التنمية.
- 3- ضرورة المساهمة والاهتمام بالجانب الزراعي في المحافظة وزيادة تخصيص الموارد المالية لهذا النشاط الحيوي وتقديم الدعم اللازم للفلاحين وتشجيعهم بزراعة أراضيهم وعدم تركها والعمل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى كإقامة المدن الريفية أو القرى العصرية التي تضم شريحة كبيرة من الخريجين الزراعيين والبيطريين والمهندسين للمساهمة في زيادة الإنتاج الزراعي وتنوعه سواء النباتي أو الحيواني وتوفير المستلزمات الزراعية والأسمدة والمعدات الزراعية المتطورة ومنحهم القروض الميسرة التي يحتاجها المزارعون والفلاحون.
- 4- العمل على تنمية صناعة تصفية النفط والغاز الطبيعي وبناء مصافي جديدة ومعامل تستخدم الفائض من عمليات التكرير والتصفية كالبتر وكيمياويات والإسفلت ومعامل الشمع الصناعي وغيرها والتي تستخدم التقنيات الحديثة التي تعمل على ترشيد استخدام الطاقة والمياه والمحافظة على البيئة والاستفادة من خاصية الحجم الكبيرة للاستفادة من وفورات الحجم التي تتميز بها تلك المشاريع .
- 5- العمل على وضع إستراتيجية تنموية شاملة على مستوى المحافظة توضع من قبل متخصصين في كافة المجالات وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للاستفادة من خبراتهم العملية والمهنية في مجال تنفيذ المشاريع المختلفة .

6- توصي الدراسة بضرورة تشييد المستشفيات الصحية الحديثة والمؤسسات الصحية الأخرى كالعيادات الشعبية والمراكز الصحية المتخصصة فضلاً عن زيادة الكادر الطبي المتخصص وزيادة مخرجات كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمعاهد الطبية لسد الشواغر في بعض المؤسسات الصحية في المحافظة وإعادة تأهيل المستشفيات الموجودة لعدم كفاءتها وافتقارها إلى الشروط الصحية العالمية وبعدها عن تحقيق مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.

7- توصي الدراسة بضرورة المساهمة في رفع المستوى المعاشي للفرد من خلال توفير فرص عمل جديدة وإقامة مشاريع تنموية صغيرة أو متوسطة لاستيعاب أيادي عاملة كثيرة لتخفيض معدلات البطالة وخفض معدلات الفقر في المحافظة عن طريق خلق مصادر دخل جديدة أو القيام بتوفير رؤوس الأموال على شكل قروض ميسرة الفائدة لإقامة مشاريع خاصة لخريجي الكليات والمعاهد وحسب تخصصاتهم العلمية بما يوفر لهم فرص عمل تساعدهم في التخلص من عقبة البطالة والحصول على فرص عمل جيدة لسد احتياجاتهم الأساسية .

10- ضرورة العمل على إنشاء بنك للمعلومات والبيانات وفقاً لمبدأ التعاون بين مؤسسات ودوائر الدولة لتوفير البيانات والإحصائيات التي يحتاجها الباحثون والمتخصصون ، ويدار هذا البنك من قبل المتخصصين في مختلف المجالات العلمية لتسهم في توفير بيانات ومعلومات لرصد المؤشرات والمقاييس المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة على مستوى المحافظة

